State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

2023/10/19

السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**
تحيـــــــة طيبــة وبعـد،،،
يرجى التكرم بتوجيه السؤال التالي الى السيد / وزير المالية

(نص السؤال)

الصندوق الماليزي:

لما كانت نسب الفساد المالي في الكويت بإزدياد مضطرد، ولم تؤثر فيه أزمة إقتصادية 2008–2009 ولا أزمة صحية 2020–2021، استمرت الحكومات المتعاقبة السابقة في التستر على مسبباته. ولم يردع تلك الممارسات الفاحشة بالتعدي السافر على الأموال العامة ومقدرات البلد تلك المؤسسات الرقابية التي أُنشئت مؤخرا كوحدة التحريات المالية وهيئات مكافحة الفساد، ففي آخر 3 سنوات فقط تفجرت أكثر من 4 قضايا كبيرة لها علاقة بالمال العام وشبهات فساد وغسل أموال هزت الرأي العام.

عمليات غسل الأموال غالباً ما ترتبط بشكل وثيق بعمليات تمويل الإرهاب أو الجريمة المنظمة كتجارة المخدرات أو الرقّ، وهذه النوعية من الجرائم قد تفتح أبواب شرّ على دول صغيرة مثل الكويت، أقلّها يتعلق بالسمعة السيئة التي تحرم البلاد من تدفقات الاستثمار الأجنبي أو تقلل من تصنيفات مؤسساتها المالية والمصرفية الى احتمالات التعرّض لإجراءات وعقوبات دولية على الكويت كدولة، أو حتى على بعض مكونات نظامها المصرفي من بنوك أجنبية أو محلية أو شركاتها.

وكما ورد في تقارير أمريكية وآسيوية بأن شخصيات كويتية نافذة إستطاعت إدخال أموال غير كويتية تصل 14 مليار دولار أمريكي في النظام المالي الكويتي وخروجها منه بعد 48 ساعة. المؤسف في هذه الممارسات بأن يتصدر اسم الكويت صفحات صحف عالمية مثل "نيويورك تايمز وول ستريت جورنال" ليس بغرض إنجاز مالي محقق أو استثمار استراتيجي بل لإرتباطها بفضائح وجرائم مالية دولية تنعكس سلباً على مركزها المالي وعلى سمعتها أدت إلى إعلان بعض مؤسسات التصنيف الائتمانية عزمها مراجعة تصنيفاتها في جراء هذه الإدعاءات في 2020 لبعض المؤسسات المصرفية والمالية في المنطقة لارتباطها بالمال الأسود.

وعليه يرجى الإجابة على التالي :

1-ما هي تعهدات وزارة المالية بمتابعة قضية الصندوق الماليزي؟

2-هل قدمت وزارة المالية بلاغاً إلى النيابة؟ واذا كانت الاجابة بالايجاب الرجاء ارفاق صورة ضوئية من البلاغ.

3-هل قامت وزارة المالية بتشكيل لجنة تحقيق في هذا الأمر؟ واذا كانت الاجابة بالايجاب الرجاء ارفاق صورة ضوئية من تقرير اللجنة.

4-ماهو دور البنك المركزي و وحدة التحريات المالية في هذا الاختراق المالي؟

5-هل تم الإبلاغ عن هذه الإختراقات المالية؟ واذا كانت الاجابة بالايجاب الرجاء ارفاق صورة ضوئية من التقرير ورد وحدة التحريات المالية والبنك المركزي.

6-ما هي الخطوات الاحترازية التي إتخذتها وزارة المالية ممثلةً بالبنك المركزي ووحدة التحريات المالية آنذاك وقت نشوء الاختراق؟

7-ماهي التدابير المالية بعد أن أصبحت مؤسساتنا المالية مرتعاً لجرائم غسل الأموال حتى لا نشهد تكرار المشهد مع العقوبات الأميركية ووضع النظام المصرفي المالي الكويتي في القائمة السوداء.

8-لماذا لم يتم التحفظ على هذه الأموال بعد دخولها النظام المالي الكويتي؟

9-مادور وزارة المالية في تلك الأثناء ومواردها على ما حصل؟

<u>التحقيق المحلي – وحدة التحريات المالية</u>

في ندوة نظمتها جمعية الدفاع عن المال العام عام 2020، قالت كلير روكاسل، مؤسِّسة موقع «ساراواك»، وهي المكتشفة والمبلّغة عن هذه قضية الصندوق الماليزي: "جاءت هذه الفضيحة بعد إنشاء الصندوق السيادي الماليزي، الذي كان هدفه التطوير، وكان رئيس الوزراء الماليزي السابق هو المسؤول عن إدارته، وكان المدبّر لهذه الفضيحة رجل أعمال، اسمه جولو."

1-وحدة التحريات لم يُعين لها رئيس منذ سنتين وهذا يُعد سابقة خطيرة، ولم تعط صلاحية التحري للجهة وإنما فقط تبقي البلاغ. حيث ان هناك 1630 بلاغا وردت

الى وحدة التحريات، ولم تجري احالة سوى 110 بلاغا الى النيابة العامة، وهو ما نسبته 10% من اجمالي البلاغات الواردة اليها. ماذا عملت وحدة التحريات المالية في البلاغات المتعلقة في الصندوق الماليزي وكل ما يشوبها من عمليات غسل أموال؟

2-هناك 4 وزراء مالية مرت عليهم هذه القضية منذ 2016-2020، ورئيس وحدة التحريات قدّم استقالته، ولم يُعيَّن شخص بدلاً منه ورغم مرور عامين فإن هذا المنصب لا يزال شاغراً، ما هي الخطوات التي اتخذتها وزارة المالية لتسكين هذا الشاغر المهم؟ وإن كان هناك خطوات جدية لتعيين من هم أهل للكفاءة فأرجو إطلاعي عليها وفي حال تعطيل الملف من أي طرف كان أرجو إبلاغي بها؟

3-كل العمليات المالية التي تتم عبر البنوك معلومة المصدر والمخرج، و البنوك لو كانت تراقب هذه العمليات لما احتجنا وقتاً طويلاً لكشف عمليات غسل الأموال. فهل كشفت التحقيقات التي قامت بهل وزارة المالية بالأصالة عبر جهاتها التابعة أي تقاعس من قبل البنوك في الإبلاغ عن أي عملية مشبوهة؟

<u>التحقيق الدولي – المدعي العام الماليزي</u>

في ندوة لجمعية الدفاع عن المال العام في سنة 2020 قال عضو البرلمان الماليزي توني بوا بأنه يتابع قضية الصندوق السيادي الماليزي منذ عشر سنوات قبل ان تتحول فضيحة خلال عام 2016، حيث مثلت المبالغ المالية صدمة بالنسبة له عندما علم انها تبلغ 15 مليار دولار من أموال ماليزيا. وأن يتم غسل هذا المبلغ من المال حول العالم من دون علم الحكومه الماليزية أو الشعب الماليزي فإن نتيجة تلك الفضيحة مهمة جدا. وتوصل إلى ان رجل أعمال ماليزي يقوم بتحويل الأموال الى دول خليجية ثم الى الصين وهنا اصبح للكويت دور في هذه المشاريع. واكد ان الدرس الكبير لنا وليس للمتهمين، وهو كيف تكون استثماراتنا صادقة، ويجب على الهيئات الاقتصادية الإبلاغ عن اي عمليات مشبوهة ويجب أن يكون العقاب ماليًا وجزائيا في حال عدم الإبلاغ. وقال ان المبالغ التي يمكن ان تعوض هذا الفعل تقدر بنحو 3 ملايين دولار، وأشار ا الى انه تجري آنذاك مناقشة

مع المدعي العام الماليزي و التحقيق دوليًا في هذه القضية، حيث تم غسل الأموال عن طريق الصين والى الكويت عن طريق اشخاص كويتيين ومن ثم الى دولة خليجية والتي لامست 15 مليار دولار من المال الماليزي يتم غسلها عبر أنظمة مصرفية منها النظام الكويتي.

1-ما هي نتيجة آخر المستجدات عن هذا التحقيق الدولي؟

2-مادور وزارة المالية في تلك الأثناء ومواردها على ما حصل؟

3-ما هي العقوبات التي طالت مواطنين بتهمة الارتباط بشبكة غسيل أموال وتمويل الإرهاب في نتيجة التقرير؟

4-ماهو دور البنك المركزي و وحدة التحريات المالية في هذا الشأن؟

5-هل تم الإبلاغ عن هذه الإختراقات المالية؟ واذا كانت الاجابة بالايجاب الرجاء ارفاق صورة ضوئية من التقرير ورد وحدة التحريات المالية والبنك المركزي.

6-ما هي الخطوات الاحترازية التي إتخذتها وزارة المالية ممثلةً بالبنك المركزي ووحدة التحريات المالية ؟

7-ماهي التدابير المالية حتى لا نشهد تكرار المشهد مع العقوبات الدولية؟

8-ما هو كشف حركة أموال الصندوق الماليزي الداخلة للكويت؟

9-ما هي أسماء الشخصيات المتصرّفة بها في الكويت؟

10- ماهي منافذ عبورها التي ضمّت الكويت ودولاً خليجية أخرى؟ مع تزويدنا بجميع المراسلات التي تلقتها الكويت من قبل الحكومة الماليزية ومضمون تلك المراسلات ورد الجانب الكويتي عليها، إضافة إلى الإجراءات التي اتبعتها وزارة الخارجية في القضية المرفوعة بولاية كاليفورنيا من قبل وزارة العدل الأمريكية لاسترداد أموال الحكومة الكويتية المنهوبة.

11-ما هي الإجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية آنذاك بعدما تبين لها بأن التقرير المقدم من جهاز أمن الدولة بالوزارة إلى وحدة التحريات المالية بخصوص ما يعرف بالصندوق السيادي الماليزي قد استندت إلى بيانات ومعلومات غير صحيحة.

12-هل ورد إخطار من أي جهة لوحدة التحريات المالية عن هذا الشأن؟ وما هو تاريخ ورود البلاغ لوحدة التحريات المالية ، وفترة تتبع الأموال وتاريخ انتهاء التقرير وإحالته للنيابة؟

13-ما هي الإفادة عما إذا كان للبنك المركزي سلطة رقابية أو العلم بالتحويلات الخارجية واذا كانت الإجابة بالإيجاب ماهي الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي.

14-ما مدى قيام البنك المركزي بالتفتيش على حسابات المتورطين في البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

15-هل تم التحقيق في مسببات استقالة رئيس وحدة التحريات المالية السابق باسل الهارون التي تستوجب الوقوف عندها؟

16-ان تم تشكيل لجنة تحقيق بسبب استقالة رئيس اللجنة السابق، ما هي أسماء أعضاء اللجنة و ماهي مؤهلاتهم؟ مع تزويدنا بنتائج التحقيق

17-بعدما قامت النيابة العامة بتجميد حسابات المتهمين بتاريخ 6 يونيو 2020 بعد اشتباهها بمبالغ تتجاوز 1.8 مليار دولار دخلت حسابات المتهمين في الكويت، بلا تحديد لمصدر هذه الأموال، هل قامت وزارة المالية بمخاطبة وزارة الداخلية للإيعاز للنيابة بتتبع الأموال منذ عام 2016 وقت بداية إثارة القضية دولياً؟ خاصة أن المرتبطين بها شخصيات من العيار الثقيل، وفي مقدمتهم نجل رئيس وزراء سابق.

18-كشف بنك الكويت المركزي عن إخطارات تلقتها وحدة التحريات المالية من البنوك منذ عام 2016 عددها 995 تقريراً بشأن التحويلات الخاصة بملف الصندوق الماليزي، منها 319 تقريراً أحيلت إلى النيابة العامة، وتبيّن من الردود تضارب ملحوظ في إفادات وحدة التحريات المالية، إذ نفت تلقي أي إخطار أشارت فيه الجهة المخطرة إلى أنه مرتبط بالصندوق الماليزي، وفي الوقت نفسه أفادت بورود 7 إخطارات إليها عن عمليات مالية مشبوهة بشأن الصندوق الماليزي. فماذا عملت وزارة المالية بشأن تضارب الإفادات؟ مع إفادتنا بجميع نتائج التحقيقات.

19-هل تمت مخالفة المؤسسات المالية وغير المالية في قضية الصندوق السيادي الماليزي، أو قضايا أخرى كما يعرف بقضية ضيافة وزارة الداخلية؟

20-الكويت سجّلت عام 2021 خارج مؤشر معهد بازل لمكافحة غسل الأموال، بسبب عدم توافر المعلومات اللازمة للتصنيف، رغم أن المؤشر يغطي 110 دول حول العالم من الدول شبه عديمة المؤسسات. إن التراخي بشكل مريب في التعامل مع العمليات المالية المشبوهة يعدّ عامل جذب لمختلف أنواع الجريمة، لذلك التراخي في قرارات وزراء المالية من 2016 -2020 في هذا الملف تدعو للريبة بحيث أن قرار وزير المالية السابق في يوليو 2020 بشأن دراسة أوجه القصور في شأن قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لم يتبيّن أثره حتى الآن. الرجاء إطلاعي بكامل التحقيقات ونتائجها وفرق العمل مع بيات أسماء أعضاءها ومؤهلاتهم؟

21-جميع المراسلات والمخاطبات التي تلقتها الكويت من قبل الحكومة الماليزية او اي جهات اخرى بخصوص الصندوق السيادي الماليزي حتى تاريخه، وما مضمون تلك المراسلات وردود الجانب الكويتي عليها؟

22-متى كان اول خطاب من قبل الحكومة الماليزية للكويت بخصوص الصندوق السيادي الماليزي، وما مضمونه وجواب الجانب الكويتي على ذلك؟

23-ما الاجراءات التي اتبعتها وزارة الخارجية للتدخل في القضية رقم C720-6313 بتاريخ 16 يونيو 2020 المرفوعة بولاية كاليفورنيا من قبل وزارة العدل الاميركية لاسترداد اموال الحكومة الكويتية المنهوبة والمحولة للولايات المتحدة الاميركية؟

24-هل استقبلت الحكومة الكويتية اي طلبات اخرى من الحكومة الاميركية للتدخل في القضية سالفة الذكر والتعاون القضائي معها منذ بداية عام 2020، وماذا كان رد وزارة الخارجية الكويتية على ذلك؟ مع تزويدي بنسخة من جميع المخاطبات الواردة في هذا الشأن وجواب الجانب الكويتي عليها.

بيان مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية

1-هل اطلعتم على مضمون بيان مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية؟

2-تضمن البيات أسماء أعضاء شبكة من القنوات المالية في لبنان والكويت تعمل على تمويل الإرهاب، إضافة إلى شركات تعمل كواجهة لدعم، من هي الأسماء التي تحمل الجنسية الكويتية؟

3-ما هي حقيقة ما تم نشره ورد الحكومة الكويتية على هذه الاعاءات والنشاط المالي للمواطنين المذكورين في التقرير في الكويت؟

4-هل سيتم التحفظ على أموال المذكورين؟

5-مادور وزارة المالية في تلك الأثناء ومواردها على ما حصل؟

6-ما هي العقوبات الأميركية التي طالت مواطنين بتهمة الارتباط بشبكة غسيل أموال وتمويل الإرهاب، وكيفية تنفيذ هذه العمليات واختراقها للمؤسسات الكويتية المالية والرقابية من دون كشفها أو محاسبتها.

7-ماهو دور البنك المركزي و وحدة التحريات المالية في هذا الاختراق المالي؟

8-هل تم الإبلاغ عن هذه الإختراقات المالية؟ واذا كانت الاجابة بالايجاب الرجاء ارفاق صورة ضوئية من التقرير ورد وحدة التحريات المالية والبنك المركزي.

9-ما هي الخطوات الاحترازية التي إتخذتها وزارة المالية ممثلةّ بالبنك المركزي ووحدة التحريات المالية آنذاك وقت نشوء الاختراق في منتصف سنة 2020 وماهي التدابير المالية بعد أن أصبحت مؤسساتنا المالية مرتعاً لجرائم غسل الأموال حتى لا نشهد تكرار المشهد مع العقوبات الأميركية ووضع النظام المصرفي المالي الكويتي في القائمة السوداء.

البنك الصناعي التجاري الصيني في الكويت

1-تاريخ تأسيس البنك الصناعي التجاري الصيني في الكويت وطبيعة نشاطه.

2-هل توجد هناك اي ملاحظات او مخالفات على البنك المذكور فيما يتعلق بطريقة او اسباب انشائه او الافراد والجهات المشاركة فيه او حجم وطبيعة التعاملات المالية فيه منذ بداية نشاطه الفعلي، وما هي ان وجدت؟

3-ما ملاحظات كل من بنك الكويت المركزي ووحدة التحريات المالية حيال المبالغ الضخمة المحولة من الصين للبنك الصناعي التجاري الصيني في الكويت بتاريخ 2018/8/26؟

4-هل تم التعامل معها وفقا للقانون وبموجب اللوائح المنظمة للبنك المركزي والاجراءات التي تم اتخاذها حيال ذلك فور تسجيل تلك الملاحظات، مع تزويدي بنسخ من المراسلات والمخاطبات الخاصة بالبنك المركزي ووحدة التحريات المالية مع جهات الاختصاص في الدولة، وفي حال تقاعس المسؤولين في بنك الكويت المركزي ووحدة التحريات المالية عن القيام بواجباتهم.

5-هل تم اتخاذ اي اجراءات بحقهم، وما طبيعة هذه الاجراءات؟

6-ما ملاحظات وحدة غسيل الاموال في البنك التجاري الصيني حيال المبالغ الضخمة المحولة من الصين للبنك الصناعي التجاري الصيني في الكويت بتاريخ 2018/8/26، وكيف تم التعامل مع ذلك في حينه؟ مع تزويدي بالمستندات الخاصة بذلك.

7-هل تم الحجز على الاموال المحالة للبنك الصناعي التجاري الصيني من الصين والمشار اليها في البند الثاني من السؤال فور تحويلها؟ مع بيان الاجراءات البنكية الخاصة بذلك وتاريخها ان وجدت.

8-اذا كان قد تم الحجز على الاموال المشار اليها، فما سبب رفع الحجز عنها لاحقا، وما المستندات التي قدمت لرفع الحجز؟

9-ما الاجراء الذي قام به البنك المركزي للسماح لمبلغ 200.807.900 دينار كويتي للتحويل الى ماليزيا في 2018/8/28؟

10-عـدد البلاغـات التـي تسـلمتها وحـدة التحريـات الماليـة الكويتيـة فـي الاعـوام 2018 و2019 و2020 وعـدد البلاغـات التـي قـدمت للنيابـة العامـة، مـع بيـان الجهات التي احالتها.

11- عـدد البلاغـات التـي رفعـت مـن وحـدات غسـيل الامـوال فـي البنـوك الكويتيـة فـي الاعـوام 2018 و2019 و2020 مـع بيـان الاجـراءات التـي تـم اتخاذهـا حيـال ذلـك مـن البنـوك الكويتيـة ذاتهـا او البنـك المركـزي او وحـدة التحريـات الماليـة او غيرهـا مـن الجهات المعنية في هذا الشأن؟

مع خالص التحيـة،،،

مقـدم السؤال
د. عبد الكريم عبد الله الكندري